

قياس وتحليل اثر الدين العام على النمو الاقتصادي

في العراق للمدة (2003-2018)*

الباحثان:

1. الاستاذ المساعد الدكتورة ميامي صلال صاحب الشكري

2. الطالبة: ريام ناظم بريبر

جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعد الدين العام واحد من المتغيرات التي تتجم جراء السياسة المالية والتي تتعكس آثارها على متغيرات الاداء الاقتصادي في البلدان المختلفة، نظرا لحصول العجز في موازنتها العامة جراء تفوق النفقات العامة على الايرادات العامة، وقد برزت ظاهرة الدين العام الداخلي في العراق بأبعاد مختلفة عانى منها الاقتصاد العراقي منذ ثمانينات القرن الماضي، وازدادت بعد عام 2003 نظرا لاتباع سياسات اقتصادية اثرت سلبا في وضعه الاقتصادي وبالأخص في متغيرات الاداء الاقتصادي مما ادى ذلك كله الى تراكم اجمالي المديونية العامة منها وانخفاض ايراداته من العملات الاجنبية، وقد جاء البحث لمناقشة الجانب المفاهيمي للدين العام الداخلي وتأصيله النظري، فضلا عن اهم خصائص الاقتصاد الوطني ومسار اتجاه الدين العام الداخلي خلال المدة (2003-2018)، وقد خلص البحث الى حصول بعض التقلبات في مسار الدين الداخلي وارتباطها بالتقلبات في مسار الناتج المحلي الاجمالي وحجم الصادرات خلال المدة نفسها.

الكلمات المفتاحية: العراق، اجمالي الدين العام ، الدين العام الداخلي، GDP، الصادرات.

* البحث مستل من رسالة الماجستير (الدين العام وأثره على أداء الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018))

مقدمة

يعد الدين العام واحد من اخطر المشاكل التي تواجه جميع الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء ، لما له من تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، فهو يمثل تكلفة تتحملها الحكومة لتمويل نشاطاتها الاقتصادية المختلفة، ويقصد به استدانة الحكومة أو مطلوبات الحكومة الداخلية والخارجية والتي يترتب عليها دفع فوائد و اقساط مستحقة، والعراق واحد من البلدان التي تعرضت لهذه الظاهرة ولعبت فيها المديونية الحكومية ومنها الداخلية دورا خطيرا على الاقتصاد الوطني نتيجة الحروب التي تعرضت لها البلاد فضلا عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها، وقد برزت ظاهرة الدين العام الداخلي في العراق بأبعاد مختلفة عانى منها الاقتصاد العراقي منذ ثمانينات القرن الماضي ، وازدادت بعد عام 2003 نظرا لاتباع سياسات اقتصادية اثرت سلبا في وضعه الاقتصادي وبالأخص في متغيرات الاداء الاقتصادي مما ادى ذلك كله الى تراكم اجمالي المديونية العامة منها وانخفاض ايراداته من العملات الاجنبية .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث باعتبار مشكلة الدين العام من المواضيع التي تلقى اهتماما واسعا في البلدان المختلفة، ولما كانت تلك الظاهرة متراكمة في العراق فان البحث والتحليل فيها يسهم في ايجاد السبل الحقيقية لعلاجها ، والضرورة تقتضي دراستها للخروج منها نحو اصلاح واقع الدين الحكومي انسجاما والظروف الاقتصادية للبلد وامكانياته في الوفاء بالتزاماته ازاء الديون المترتبة عليه داخليا وخارجيا.

مشكلة البحث:

تعد مسألة تفاقم الدين العام الداخلي والخارجي في العراق امرا مقوض للتنمية الاقتصادية في العراق لاسيما وانه يعاني من مشاكل اقتصادية بكونه اقتصادا ريعا يتعرض اقتصاده للصدمات الاقتصادية لاسيما النفطية.

هدف البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث فانه يتطلب تبيان اهداف البحث ، ومنها ماياتي:

1. الوقوف على الجوانب المفاهيمية للدين العام والنمو الاقتصادي.
2. تحليل وقياس اثر الدين العام في النمو الاقتصادي خلال المدة (2003-2018) ومساها العام.

فرضية البحث:

استنادا الى طبيعة مشكلة البحث وسعيا لتحقيق اهدافه يستند البحث الى فرضية مفادها الاتي:

(ان الدين العام الداخلي منه والخارجي في العراق يسهمان في رفع مستوى النمو الاقتصادي)

منهج البحث:

يستند البحث الى اعتماد المنهج الاستقرائي في وصف البيانات فضلا عن الاسلوب الكمي في تحليل وقياس ظاهرة الدين العام واثرها في النمو الاقتصادي المدة (2003-2018).

هيكلية البحث:

بغية الوصول الى تحقيق اهداف البحث والتحقق من فرضيته جرى تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة مع خاتمة لاهم الاستنتاجات والتوصيات ، وكما يأتي:

المبحث الاول: الدين العام والنمو الاقتصادي (الاطار المفاهيمي)

المبحث الثاني: تحليل الدين العام واتجاهاته في العراق للمدة (2003-2018)

المبحث الثالث: قياس وتحليل اثر الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2018)

المبحث الاول

الدين العام والنمو الاقتصادي (الاطار المفاهيمي)

المطلب الاول: مفهوم الدين العام: Government Debt

يعد الدين العام مصدرا مهما من الايرادات العامة التي تحصل عليها الدولة عندما تعجز الايرادات الاخرى عن تمويل نفقاتها العامة ، ويشكل الدين العام قرضا رسميا، وظهرت تعريفاته في ادبيات الفكر الاقتصادي والمالي ، وهو عبارة عن مجموعة مبالغ تلتزم بها الدولة او واحدة من هيئاتها العامة للغير

نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في موازنتها العامة مع تعهدها بسداد هذا الدين مع الفوائد المترتبة عليه حسب الشروط المتفق عليها من قبل الطرفين¹.

ولما كان الدين العام او الحكومي (Government Debt) مصدرا مهما من مصادر الايرادات العامة، فان الحكومة تلجأ اليه بهدف تمويل جميع نفقاتها العامة الجارية منها والاستثمارية المختلفة عندما تعاني من العجز في ايراداتها الاعتيادية متمثلة بالضرائب والرسوم وذلك عن تغطية تمويل تلك النفقات الامر الذي يؤدي الى زيادة مديونية الحكومة بالعملة المحلية ويطلق عليه هنا بالدين العام المحلي، او عندما تلجأ الى الاقتراض من الخارج سواء من حكومات الدول ام من مؤسسات تمويل دولية متمثلة بالبنك الدولي او من مصارف دولية اخرى، وهنا يسمى في هذه الحالة بالدين الحكومي الخارجي ويقوم بالعملة الأجنبية، وبمجموعها يتكون اجمالي الدين العام²، ويأخذ الدين العام نوعين هما:

اولا: الدين العام الداخلي

وهو إجمالي الديون العامة القائمة في ذمة الحكومة والهيئات الرسمية والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني للبلد، أو هو ما تدين به الدولة لمختلف مواطنيها الدائنين، وفي هذا الصدد فان اصدار الدين المحلي يستند على مجموعة من اعتبارات منها مدى توفر الفائض من المدخرات الحلية في السوق او الفائضة عن حاجة الاستثمار الخاص المحلي، ومدى استعداد هؤلاء المدخرين للاكتتاب في سندات القرض، فضلا عن المزايا التي تقدمها الدولة والتي قد لا تختلف عن السائد في السوق المحلية³ كما ويعبر عنه ايضا بوجود فائض عن حاجة السوق في المدخرات يقابله استعداد من قبل المدخرين للاكتتاب في سندات القروض وذلك لما توفره الدولة من ضمانات ومزايا بشرط ان لا يقل عن السائد في السوق.⁴

ثانيا: الدين العام الخارجي

ينشأ الدين الخارجي نتيجة العجز في الموارد المحلية، فهو دين لا يعدو ان يكون سوى مسألة محاسبية في إطار قيام العلاقات الاقتصادية الدولية، فبسبب حالة عدم التكافؤ في اقتصاديات الطرفين كل من الدائن والمدين فضلا عن عدم كفاءة إدارة الدين أساء إلى أوضاع الإقراض الأجنبي وسمعة بعض البلدان المدينة⁵، وبعبارة اخرى يكون ذا وسيلة فعالة لزيادة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار في المجالات المختلفة او المتفق عليها.⁶

ووفق البنك الدولي (world bank) تعد الديون الخارجية بانها الموارد الحقيقية والمالية التي بإمكان الحصول عليها من غير المقيمين وتكون قابلة للتسديد سواء بعملات أجنبية أم سلع وخدمات⁷.

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي : Economic Growth

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي على انه الزيادة الحاصلة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، المتمثلة بالأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، ويعرف ايضا على أنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة لدخل دولة معين. ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا". ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic product, GDP) ونقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها⁸.

ويعد النمو الإقتصادي هدفا رئيسا تسعى إليه اغلب البلدان ويعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج خلال مدة زمنية طويلة و هو بمثابة القوة الدافعة لتوسع الإقتصاد لاسيما عندما يكون حجم الناتج القومي أكبر من معدل نمو السكان لكون النمو الاقتصادي يعتبر ضمنا بانه الزيادة في الناتج المحلي⁹ ويعني أيضا الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أو مقدار التغير الحاصل في كمية الناتج المحلي الإجمالي.

ويتحدد النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ومن أهمها ما يأتي:¹⁰

1. الموارد الطبيعية: **Natural Resources**
2. الموارد البشرية: **Human Resources**
3. تراكم رأس المال: **Capital Accumulation**
4. التغير التكنولوجي والإبتكارات: **Technological Change and Innovations**
5. العوامل الإجتماعية والسياسية: **Social and Political Factors**

المبحث الثاني

تحليل اتجاهات الدين العام في العراق للمدة (2003-2018)

لاجل ذلك لابد من الاعتماد على مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو يعكس نسبة الموارد المتاحة لخدمة الدين عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات، وبالإمكان تكون نسبة الدين العام إلى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تكون منخفضة فيما إذا كانت السلع المصدرة نسبة أقل من الناتج المحلي الإجمالي وقد حددت نسبة مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بان لا تتجاوز نسبة (% 60)، فكلما ارتفعت مثل هذه النسبة فإن ذلك يعني قيام الدولة بتحويل جزء لا يستهان به من ناتجها المحلي الإجمالي إلى البلدان الدائنة¹¹، ولما كانت القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع العام تسهم في الناتج المحلي الإجمالي وان ما يدفع لسداد الدين وفوائده يدفع من هذا الناتج، فإن هذا المؤشر يقيس مستوى الدين العام بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي من جهة ومدى قدرة الحكومة على سداد تلك الديون، وبناءً على ذلك يتضح من بيانات الجدول (2) ان العراق يعاني من تزايد إجمالي الدين العام في بداية مدة البحث وبحدود (77.23، 91.65، 83.75، و 68.65) مليار دولار للسنوات (2003، 2004، 2005 و 2006) على التوالي لكل منها وما يقابلها من انخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي للسنوات المذكورة نفسها الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (457.79%، 251.36%، 166.93%، و 99.89%) للسنوات نفسها على التوالي أيضاً، مما يدل ضعف قدرة الحكومة آنذاك ونظراً لتجاوز المؤشر النسبة المقررة حدود الأمان البالغة (60%) فإن هناك مشاكل اقتصادية يتعرض لها البلد وتشير إلى الإنذار المبكر من الأزمات المحتملة وأن الحكومة لم تكن قادرة على السداد الفعلي وحالة عدم الاستقرار الساسي والاقتصادي للحكومة وسوء في إدارة الدين العام في مسألة التحكم بهذا المؤشر، إلا أن السنوات التي تلت ذلك كان الاتجاه العام نحو تخفيض حجم الدين من 68.65 مليار دولار عام 2006 وصولاً إلى 58.72 مليار دولار عام 2011 أدى إلى انخفاض المؤشر إلى 31.62% عام 2011 و 29.04% عام 2012 نظراً لزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي لاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط الخام، وعلى الرغم من ذلك إلا أن المؤشر ازداد لاسيما بعد عام 2014 بين (50-58)% نظراً لتراجع أسعار النفط العالمية التي أدت إلى انخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وسوء الوضع الأمني الذي شهده البلد بسبب العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش

الإرهابي والتوجه نحو زيادة الانفاق العام لاسيما العسكري¹² منه مما يستتج منه ان هناك بعض المشاكل الاقتصادية وحالة من الانذار المبكر باتجاه الازمات المحتملة.

جدول(2)

مؤشر إجمالي الدين العام الى GDP في العراق للمدة (2003-2018)

السنة	سعر الصرف النافذة	GDP بالأسعار الجارية	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الاجمالي	الدين العام / GDP %	الدين الداخلي / GDP %	الدين الخارجي / GDP %	الدين العام / GDP %
2003	1772	16.87	3.13	74.10	77.23	457.79	18.55		439.23
2004	1460	36.46	4.05	87.60	91.65	251.36	11.11		240.24
2005	1460	50.17	4.28	79.47	83.75	166.93	8.54		158.40
2006	1391	68.72	3.82	64.83	68.65	99.89	5.55		94.34
2007	1217	91.58	4.27	52.26	56.53	61.72	4.66		57.07
2008	1217	129.0	3.66	50.51	54.17	41.98	2.84		39.14
2009	1170	111.6	7.21	41.21	48.42	43.36	6.46		36.91
2010	1170	138.5	7.85	57.03	64.88	46.84	5.67		41.17
2011	1170	185.7	6.36	52.36	58.72	31.62	3.43		28.19
2012	1166	218.0	5.62	57.71	63.33	29.04	2.58		26.47
2013	1166	234.6	3.99	58.72	62.71	26.73	1.70		25.03
2014	1166	228.4	8.16	58.43	66.59	29.15	3.57		25.57
2015	1182	168.9	27.19	58.03	85.22	50.44	16.09		34.34
2016	1182	172.4	40.07	60.41	100.48	58.26	23.23		35.02
2017	1184	190.6	40.27	65.99	106.26	55.74	21.12		34.62
2018	1182	215.6	35.38	83.30	118.68	55.04	16.41		38.63

المصدر :

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. صندوق النقد الدولي احصاءات الدين الخارجي
3. قياس اثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام نموذج ARDL
4. الجدولين (2، 3)

اما فيما يتعلق بالدين الداخلي واتجاهاته، فانه فكلما ازدادت ديون الدولة داخليا كلما ادى ذلك الى انخفاض المركز الائتماني لها ووضعتها في حالة الانذار المبكر لوجود خطر مالي، اذ ان نسبة المؤشر هي الاخرى في حالة تقلب وفقا لحجم الدين العام الداخلي من جهة وحجم الناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى، فبعد ان بلغ نحو 18.55% عام 2003 نظرا لارتفاع حجم المديونية الداخلية التي حصلت في العراق ووصولها الى قرابة 41823 مليار دينار عام 2018 مقارنة و 5544 مليار دينار عام 2003 مما يشير الى مشكلة حقيقية في عمق الاقتصاد العراقي وتخبط سياساته النقدية والمالية والتي تنعكس سلبا على الواقع الاقتصادي في الداخل وتؤثر ايضا على القدرة الائتمانية للمصارف والقوة الشرائية للفرد، الا ان المؤشر انخفض الى 1.70% عام 2013 لاسيما بعد ارتفاع اسعار النفط وزيادة الناتج المحلي النفطي وزيادة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي واستقرار الوضع الاقتصادي، الا انه معاودا اي المؤشر بالارتفاع وصولا الى 16.09% عام 2015 و 23.23% عام 2016 لاسيما بعد حالة عدم الاستقرار الامني وانخفاض اسعار النفط ناهيك عن تراجع حجم الناتج المحلي الاجمالي وصولا الى حالة من الانخفاض لاسيما بعد استقرار الوضع الامني عام 2018 وانخفاض المؤشر الى 16.41%.

في حين كان الدين الخارجي هو الاخر في حالة تقلب نظرا لان تزايدته يؤثر سلبا على حجم الناتج المحلي بكونه أداة استقطاع من الناتج لصالح الدائنين في الخارج ومقوض للتنمية ومن ثم التأثير في الموازنة العامة للدولة، وبمراجعة الجدول رقم (2) السابق يتضح منه حجم التغيرات في العراق في هذا المجال وفي مراحل معينة فبعد ان بلغ حجم المديونية الخارجية نحو 74.10 مليار دولار عام 2003 و 87.60 مليار دولار عام 2004 انخفض الى 58.03 مليار دولار عام 2015 وكان انخفاضا تدريجيا بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية بشكل تدريجي خلال تلك السنوات وزيادة حجم المساعدات العالمية للعراق والمالية ولأسباب اخرى يمكن ايعازها الى تراجع اسعار النفط ومن ثم حجم الناتج المحلي الاجمالي ، فبعد ان بلغت النسبة نحو 439.2% عام 2003 انخفضت لتصل الى 25.03% عام 2014، ثم معاودتها بالارتفاع التدريجي وصولا الى نسبة قدرها 38.63% عام 2018.

المبحث الثالث

قياس وتحليل اثر الدين العام على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: توصيف النموذج وصياغته النظرية

اولا : متغيراته

1- المتغيرات المستقلة Independent Variables

- الدين العام الداخلي Internal Debit ويرمز له (ID) وهو بدوره ينقسم الى قسمين
- الدين العام الخارجي External Debit ويرمز له بالرمز (ED).

2- المتغيرات التابعة Dependent Variables

تتمثل بمتغير النمو الاقتصادي **Economics Growth** ويرمز له بالرمز (G) وقد استخدم نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية كتعبير عن متغير النمو الاقتصادي في العراق.

المطلب الثاني: تأصيل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي

تندرج العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي من خلال ماياتي:

اولا: العلاقة بين الدين العام الداخلي (ID) والنمو الاقتصادي (G)

تشير الاراء النظرية والنتائج التجريبية الى الدين العام الداخلي يعزز النمو الاقتصادي في الاجل القصير جراء زيادة الانفاق العام بشرط عدم تجاوز مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عتبة الدين وبالتالي فان اشارة المعلمة β_1 ستكون موجبة .

ثانيا: العلاقة بين الدين العام الخارجي (ED) والنمو الاقتصادي (G)

توحي النظريات الاقتصادية الى ان علاقة الدين العام الخارجي بالنمو الاقتصادي تدور حول الاثار السلبية لهذا الدين التي يمكن تجنبها بتمديد سقف اقصى لعملية الاقتراض أي ان هناك اثر سلبي للدين الخارجي على النمو الاقتصادي وان اشارة المعلمة β_2 ستكون سالبة , نظرا لان ارتفاع حجم الدين الخارجي واعبائه تشكل عائقا رئيسيا لعملية القيمة ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو .

المطلب الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

لقد ثبت ان المتغيرات كافة غير مستقرة عند مستوياتها الاصلية وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تؤكد على احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة ، وبعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات وجد ان المتغيرات استقرت عند الفرق الأول وبمستوى معنوية 1% و 5%، والجدولين (3) و (4) يبين ذلك.

الجدول (3)

نتائج اختبار ADF للمتغيرات المدروسة

Variables	At Level			1 st Differences			Level
	None	Interc	Tre&Int	None	Interc	Tre&Int	
ID	0.8402	-0.015	-1.4943	-2.989	-3.254	-3.428	1%
p-value	0.8895	0.952	0.819	0.0035	0.022	0.058	5%
ED	0.0211	-1.172	-0.8721	-7.810	-7.753	-8.010	1%
p-value	0.685	0.681	0.952	0.000	0.000	0.000	5%
G	1.002	-1.445	-1.533	-7.810	-8.194	-8.235	1%
p-value	0.915	0.553	0.807	0.000	0.000	0.000	5%
Critical value							
1% level	-2.607686	-3.555023	-4.133838	-2.607686	-3.555023	-4.133838	
5% level	-1.946878	-2.915522	-3.493692	-1.946878	-2.915522	-3.493692	
10% level	-1.612999	-2.595565	-3.175693	-1.612999	-2.595565	-3.175693	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

الجدول (4)

نتائج اختبار PP للمتغيرات المدروسة

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

Variables	At Level			1 st Differences			Level
	None	Interc	Tre&Int	None	Interc	Tre&Int	
ID	0.784	-0.196	-1.548	-7.820	-7.976	-8.028	1%
p-value	0.8801	0.932	0.809	0.000	0.000	0.000	5%
ED	0.0211	-1.228	-0.860	-7.810	-7.753	-8.024	1%
p-value	0.685	0.656	0,953	0.000	0.000	0.000	5%
G	1.051	-1.444	-1.486	-7.810	-8.219	-8.238	1%
p-value	0.921	0.555	0.824	0.000	0.000	0.000	5%
Critical value							
1% level	-3.538362	-4.110440	-4.110440	-2.602794	-3.540198	-4.113017	
5% level	-2.908420	-3.482763	-3.482763	-1.946161	-2.909206	-3.483970	
10% level	-2.591799	-3.169372	-3.169372	-1.613398	-2.592215	-3.170071	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews10

اما نتائج اختبار PP كانت متطابقة مع نتائج اختبار ADF واثبتت ان المتغيرات كافة غير مستقرة (nonstationary) عند مستوياتها الاصلية (Level) عند جميع مستويات المعنوية، وبعد أخذ الفرق الأول وجد انها مستقرة عند الفرق الأول وبمستوى معنوية 1% و 5%

المطلب الرابع: تقدير نموذج النمو الاقتصادي وفق منهجية (ARDL)

اولا : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

يتمحور هذا الاختبار على التأكد من مدى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة من عدمه، أي مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من عدمها، ووفقا لمنهجية (ARDL)، ويمكن توضيحه من خلال النتائج الواردة في كل من الجدول (5) الاتي.

الجدول (5)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع لاثر المتغيرات المستقلة في النمو الاقتصادي

Dependent Variable: G				
Method: ARDL				
Date: 02/07/21 Time: 16:32				
Sample (adjusted): 2004Q2 2018Q1				
Included observations: 56 after adjustments				
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (5 lags, automatic): ID ED				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 180				
Selected Model: ARDL(5, 2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G(-1)	1.598523	0.107727	14.83858	0.0000
G(-2)	-0.596322	0.183897	-3.242699	0.0022
G(-3)	3.74E-12	0.182057	2.05E-11	1.0000
G(-4)	-0.347925	0.176167	-1.974968	0.0543
G(-5)	0.347918	0.095379	3.647748	0.0007
ID	-4.486258	0.462010	-9.710309	0.0000
ID(-1)	6.877633	0.870547	7.900359	0.0000
ID(-2)	-2.421439	0.541562	-4.471215	0.0001
ED	-0.038352	0.034439	-1.113629	0.2712
C	6.350179	2.527365	2.512570	0.0156
R-squared	0.998896	Mean dependent var	152.6508	
Adjusted R-squared	0.998680	S.D. dependent var	59.93514	
S.E. of regression	2.177930	Akaike info criterion	4.555059	
Sum squared resid	218.1954	Schwarz criterion	4.916729	
Log likelihood	-117.5417	Hannan-Quinn criter.	4.695278	
F-statistic	4622.913	Durbin-Watson stat	1.661409	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

ثانياً: اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test)

وبعد الاطلاع على اختبار (F-statistic) الوارد في الجدول (6) التالي فان قيمتها المحتسبة بلغت نحو (6.8) أي أكبر من قيم الحدود الجدولية العليا (1) و (1) والحدود الجدولية الدنيا (0) و (1) وعند درجة الحرية ومستوى المعنوية (10% , 5% , 2.5% , 1%) مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات او علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبالتالي قبول الفرضية البديلة و رفض فرضية العدم.

الجدول (6)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(G)
Selected Model: ARDL(5, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/07/21 Time: 16:35
Sample: 2003Q1 2018Q4
Included observations: 56

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.776489	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=60				
Actual Sample Size	56	10%	2.738	3.465
		5%	3.288	4.07
		1%	4.558	5.59
Finite Sample: n=55				
		10%	2.748	3.495
		5%	3.303	4.1
		1%	4.61	5.563

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

ثالثاً : نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL

وبعد التعرف على وجود تكامل مشترك يقتضي تحديد العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة، وذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي بموجبه يتم استخدام صيغة الفرق الاول واطراف حد لتصحيح الخطأ المتباطئ زمنياً بمدة زمنية واحدة تكون في الغالب سنة واحدة (ECM-1) نظراً لكونه متغير توضيحي، اذ من خلاله يمكن قياس سرعة تكيف الاختلال في الأمد القصير، والجدول (7) يوضح حقيقة ذلك.

الجدول (7)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(G)
Selected Model: ARDL(5, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/07/21 Time: 16:42
Sample: 2003Q1 2018Q4
Included observations: 56

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	0.596328	0.097972	6.086723	0.0000
D(G(-2))	6.74E-06	0.101842	6.61E-05	0.9999
D(G(-3))	6.74E-06	0.101842	6.61E-05	0.9999
D(G(-4))	-0.347918	0.090594	-3.840411	0.0004
D(ID)	-4.486258	0.408486	-10.98265	0.0000
D(ID(-1))	2.421439	0.452743	5.348377	0.0000
CointEq(-1)*	0.002194	0.000408	5.373429	0.0000
R-squared	0.905993	Mean dependent var	3.199464	
Adjusted R-squared	0.894482	S.D. dependent var	6.496228	
S.E. of regression	2.110205	Akaike info criterion	4.447916	
Sum squared resid	218.1954	Schwarz criterion	4.701085	
Log likelihood	-117.5417	Hannan-Quinn criter.	4.546069	
Durbin-Watson stat	1.661409			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

اذ يلاحظ من الجدول (7) ان معامل تصحيح الخطأ $conitEq(-1)$ كان بقيمة موجبة ومعنوية بلغت نحو (0.002194) وبمستوى معنوية كانت أقل من (1%) أي ان معلمة التكيف تبتعد عن حالة التوازن في الاجل الطويل بمرور الزمن، مما يدل على ضعف علاقة المتغيرات المستقلة بالنمو الاقتصادي في الاجل الطويل.

رابعا : تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق اختبار Bound Test

وبمعاينة الجدول (8) تم التوصل الى ان تأثير المتغيرين المستقلين (ID, ED) في المتغير التابع (G) في الاجل الطويل، وكان غير معنوي وضعيف ويشير الى ان المتغيرين المستقلين المذكورين ليس لهما تأثير على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، فكانت قيمة (prob) لكل منهما اكبر من (10%) مما يعكس ضعف دور الدين في زيادة النمو الاقتصادي في العراق بسبب ضعف دور السياسة المالية في الاستغلال الامثل للاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي عند تمويل وتنفيذ الموازنات العامة لاسيما تسيد الانفاق الاستهلاكي على الانفاق الاستثماري فضلا عن ضعف مرونة الانتاج المحلي في الاقتصاد العراقي من جهة، وتوجه الطلب المحلي نحو الاستيراد من السلع الاستهلاكية وعدم كفاءة

استخدام الموارد ونقشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي وتلكو غالبية المشاريع الاستثمارية من جهة اخرى، الامر الذي يستنتج منه مخالفة النظرية الاقتصادية التي تتمحور حول العلاقة الطردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.¹³

الجدول (8)

نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق اختبار **Bound Test**

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(G)
Selected Model: ARDL(5, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/07/21 Time: 16:35
Sample: 2003Q1 2018Q4
Included observations: 56

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ID	13.70068	32.58073	0.420515	0.6761
ED	17.47732	57.38706	0.304552	0.7621
C	-2893.808	8898.289	-0.325210	0.7465

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **EViews10**

ووفقا لذلك ومن خلال معطيات الجدول السابق فان العلاقة تصبح بالصيغة الآتية:

$$\hat{G} = -2893.808 + 13.70068ID + 17.47732ED$$

$$(t) \quad (0.421) \quad (0.305)$$

اي ان زيادة الدين العام الداخلي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 13.70 وحدة ، وان زيادة الدين العام الخارجي بوحده واحدة يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 17.48 وحدة

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال (LM Test)

يتضح من الجدول (9) التالي، ان النموذج الحالي قيد البحث خالي من مشكلة الارتباط الذاتي لكون قيمة prob. Chi-square(2) بلغت نحو (0.1552) وكانت اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول (9)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لـ (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.568404	Prob. F(2,44)	0.2198
Obs*R-squared	3.726627	Prob. Chi-Square(2)	0.1552

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

2. اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

وبموجب هذا الاختبار تم التوصل الى ان البواقي تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين أم وكما يوضحها الجدول (10) التالي اذ ان قيمة (1) prob. Chi-square كانت بقيمة نحو (0.7722) وأكبر من (0.05) أي انها غير معنوية،

الجدول (10)

نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.080913	Prob. F(1,53)	0.7772
Obs*R-squared	0.083838	Prob. Chi-Square(1)	0.7722

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

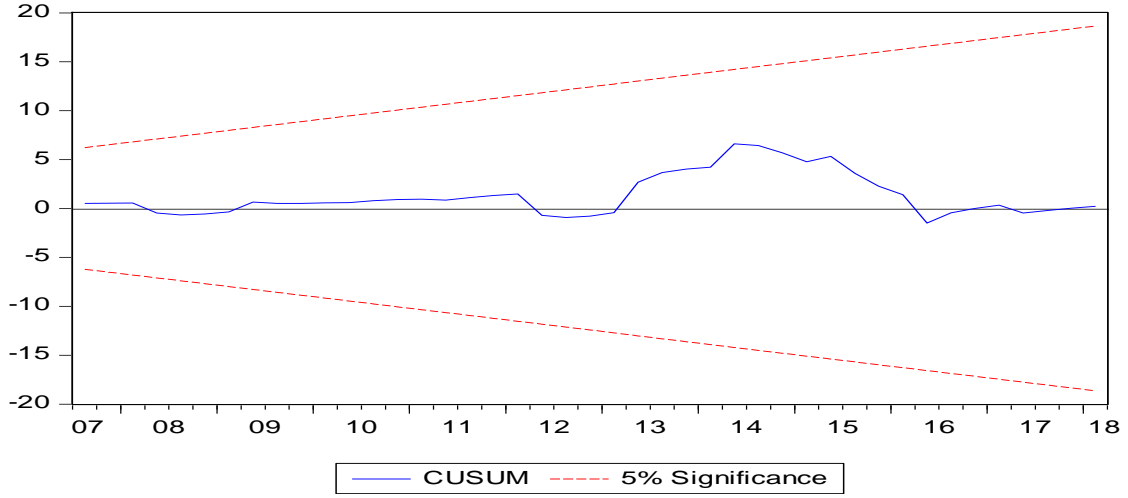
خامسا : اختبار الاستقرار (Stability) لمعاملات نموذج ARDL

1. المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

يتضح من خلال الشكل (1) التالي ان المقدرات كانت ضمن حدود الثقة او داخل الحدود الحرجة وعند مستوى المعنوية (0.05) وهذا يؤكد على استقرار تلك المتغيرات المدروسة عبر الزمن واستنتاج أمثلية نموذج (ARDL) بسبب الانسجام بين نتائج التصحيح في كل من الأجل الطويل والاجل القصير.

الشكل (1)

المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



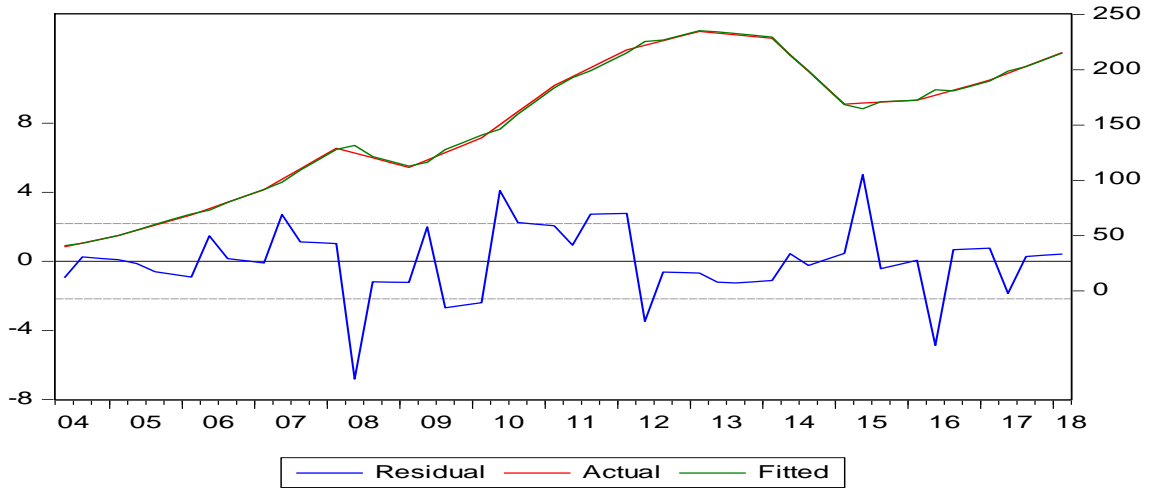
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

2. بواقي النموذج المقدر والفعلية

أما مايتعلق بالشكل (2) التالي يتضح منه تطابق بواقي النموذج المقدر مع القيم الفعلية للبواقي، اي ان الاختبارات الإحصائية تعكس استقرارية المعلمات وجودة النموذج المقدر.

الشكل (2)

بواقي النموذج المقدر والفعلية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات.

1. يعاني الاقتصاد العراقي من تزايد اجمالي الدين العام، مما يدل على ضعف قدرة الحكومة، لاسيما ارتفاع اسهام الدين الخارجي العام الى اجمالي الدين العام بالمقارنة بمؤشر اسهام الدين الداخلي العام الى اجمالي الدين العام نفسه دلالة على خطورة تعرض الاقتصاد للالتزامات المالية المحتملة، نظرا لارتباط ذلك الدين وارتباطه بالعملات الاجنبية فضلا عن تراكم الفوائد المترتبة عليه.
2. ان هناك تقلب في مؤشر نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي، فبعد ان كان حجم هذا الدين قرابة 5544 مليار دينار عام 2003 فانه وصل الى نحو 41823 مليار دينار عام 2018 ليعطي اشارة الى وجود مشكلة حقيقية يتعرض لها الاقتصاد العراقي وتخطت في سياساته النقدية والمالية التي انعكست سلبا على الواقع الاقتصادي على الرغم من انخفاض المؤشر الى 16.41% عام 2018.
3. اما ما يتعلق بالمديونية الخارجية فقد سجلت تقلبا هي الاخرى في حجمها من 74.10 مليار دولار عام 2003 و 87.60 مليار دولار عام 2004 الى 58.03 مليار دولار عام 2015 بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية ومعاودته بالارتفاع وصولا الى 83.30 مليار دولار عام 2018، نظرا لتراجع اسعار النفط ومن ثم حجم الناتج المحلي الاجمالي وما رافق هذه السنوات من انفاق عسكري لتمويل العمليات العسكرية في الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي.
4. ظهر من الجانب الكمي ماياتي:
 - أ. استقرار المتغيرات المدروسة عند الفرق الأول وبمستوى معنوية 1% و 5% ولجميع المستويات، مما اسهم في اجراء اختبار التكامل المشترك بين تلك المتغيرات.
 - ب. لدى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المراد اختبارها ظهر من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) ان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات او علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
 - ت. ظهر ان تأثير المتغيرين المستقلين (ID, ED) في المتغير التابع (G) في الاجل الطويل، كان غير معنوي وضعيف تجاه النمو الاقتصادي وبالتالي ليس لهما تأثير على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل مما يعكس ضعف دور ذلك الدين في زيادة النمو الاقتصادي في العراق بسبب ضعف اداء السياسة المالية في الاستغلال الامثل للاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي عند تمويل وتنفيذ الموازنات العامة

ثانياً: التوصيات

1. يقتضي التوجه نحو تحسين مصادر الدخل لاسيما مايتعلق بالايرادات الضريبية وترسيخ ثقافة الوعي الضريبي الذي من شأنه الاسهام في تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة وصولاً الى حجم مناسب من الدين الحكومي.
2. صياغة سياسة اقتصادية تعمل على تفعيل القطاعات الانتاجية من خلال الاستخدام النفطية لغرض سد النقص الحاصل في الانتاج المحلي دلاً من ضرورة اتباع سياسة تجارية متشددة من شأنها تقليل الاعتماد على الاستيرادات لاسيما الاستهلاكية.
3. ضرورة اعتماد سياسة ماليه منضبطة توسعية قائمة على دعم وتطوير سوق الاوراق المالية لاستثمار ما تمتلكه المصارف التجارية من احتياطات فائضة من مشاريع انتاجية تخدم الاقتصاد العراقي، من جهة، والسماح بتداول الاوراق المالية الحكومية لتوفير مصادر تمويلية محلية.
4. العمل على توجيه الدين الحكومي الداخلي ام الخارجي نحو القطاعات الانتاجية واستثمار تلك الاموال لتحقيق اهداف التنمية وبالتالي المساهمة في تسديد الديون وفوائدها واضعاف تراكمها مستقبلاً بما يحسن الية استخدامها مستقبلاً.
5. ضرورة الابتعاد عن الاقتراض الخارجي قدر المستطاع نظراً لآثاره السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بسبب الشروط التي قد تفرضها الدول والمنظمات الدولية الدائنة.
6. ضرورة استخدام مصادر غير تضخمية عن طريق (السندات و حوالات الخزينة) بهدف السيطرة على السيولة الفائضة و تقييد الضغوط التضخمية و كذلك تنشيط عمليات السوق المفتوحة مع العمل على استخدام اموال الدين الحكومي في الاستثمارات الانتاجية.
7. التأكيد على تحقيق موضوع الانضباط المالي للإنفاق العام كخطوة اولى بهدف تقليص عجز الموازنة العامة مما يسهم بالتقليل نحو الاقتراض فضلاً عن تقليل الهدر المالي

المصادر:

- 1 شيماء فاضل محمد، واخرون، قياس اثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستخدام النموذج ARDL، مجلة جامعة واسط للعلوم الانسانية، المجلد 14، 2018، ص102.
- 2 أحمد عبد الرحيم زريق، الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر"، ط1، مكتبة القدس، القاهرة، 1999، ص191.
- 3 ناجي رديس عبد السعدي، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2013-2014)، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة العدد 21 ص، 2017، 1064.

- 4 ناجي رديس عبد السعدي، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2013-2014)، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة العدد 21 ص، 2017، ص 1064.
- 5 د فلاح حسن ثويني، مشكلة المديونية الخارجية الاسباب والاثار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 10، 2006، ص 139
- 6 د. همام الشماع، وإكرام عبد العزيز، الدين العام الداخلي واثرة على التوازن الداخلي في الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد السادس، العدد الخاص، 1999، ص 46.
- 7 نعمان عباس ندا الحياي، فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمدة 1980-2000 رسالة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005، ص 2.
- ⁸ انظر في ذلك
- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، اكتوبر 1997، ص 39.
- د. عبد القادر محمد عبد القادر عمره " اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية الأسكندرية، مصر، 2003، ص 11
- ⁹ سامويلسون ويليام دي، ونورد هاوس، علم الاقتصاد، (بيروت : مكتبة لبنان ناشرون، 2006)، ص 586.
- ¹⁰ للمزيد من التوسع، انظر في ذلك:
- Nitisha, 5 factors that affect the Economic Growth of a country: Economics Discussion Retrieved ,11-5-2017. Edited , P12.
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسين، ومحمود حامد، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006)، ص 173.
- احمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، الاصدار الثاني، ط1، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)، ص 74.
- ¹¹ د عماد محمد علي العاني، ونسرين حسن جوجي، قياس مؤشرات الدين الحكومي واهم اثاره الاقتصادية في العراق للمدة (1990-2013)، ص 264، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 98، مجلد 23، 2019، ص 267
- ¹² د عمار عبد الهادي شلال، اثر الدين العام في التنمية الاقتصادية للمدة (2006-2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 28، جامعة الانبار، 2020، ص 9.
- ¹³ العباس سمير الفصل الثالث